جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ديالى

كلية القانون والعلوم السياسية

دور برامج التمكين
في تعزيز المشاركة السياسية والاجتماعية للمرأة
(العراق نموذجاً)

رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية القانون والعلوم السياسية/ جامعة ديالى

وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في القانون العام

حقوق انسان وحريات عامة

مقدمة من الطالبة

زينب سعد عبد الامير التميمي

أشراف

أ . م .د. عماد مؤيد جاسم

١٤٤٣هـ ٢٠٢٢م

المستخلص

إن الدور الفاعل والأساسي الذي تؤديه المرأة في أي مجتمع مرتبط إلى حد كبير بمجموعة عوامل تتمثل في المكانة الإجتماعية التي تحظى بها والإعتراف الرسمي والمجتمعي بأن لها حقوقاً لا يُمكن الإنتقاص منها بأي حال من الاحوال وهذه الحقوق تشمل الحق في العمل والمشاركة في الشؤون الإجتماعية والاقتصادية وحتى السياسية وبالتالي نيل المرأة لهذه الحقوق يُعطيها فرصاً أكبر في بناء شخصيتها وتعزيز مكانتها بشكل أكبر.

إن التمكين كسياسة وإجراءات فضلاً عن كونها قوانين مثلما إرتبطت بجهود منظمات دولية عملت على تعزيز فرص التمكين للمرأة، كذلك تبنت الكثير من الدول هذه الجهود كإعتراف رسمي بأهمية مشاركة المرأة بإعتبارها تمثل نصف المجتمع، وحتى قبل أن يظهر مفهوم التمكين كمصطلح إجتماعي – تنموي نجد أن هذا الفعل ظهر في سياسات العديد من الدول التي إستهدفت الإرتقاء والنهوض بواقع المرأة، ولعل سياسات محو الأمية والتعليم الإلزامي للذكور والفتيات على حد سواء إنما تعكس رؤى هذه الدول في أن يكون للمرأة إسهام ومشاركة في المجتمع.

وبقدر تعلق الأمر بالعراق، يُمكن أن نلاحظ أن سياسات دعم المرأة كانت موجودة خلال السنوات السابقة، وأن كانت الأغراض والاهداف التي تقف وراء تمكينها ليست ببعيدة عن الغايات الأيديولوجية التي تبنتها الدول الشيوعية – الإشتراكية التي جعلت من مشاركة المرأة حجر الأساس في كسب المزيد من الدعم الشعبي لأيديولوجيتها سيما بتركيزها على مبدأ المساواة بين الجنسين بإعتباره هدف ناعم يعمل على تجميل الصورة السياسية للنظام، فضلاً عن أنّه جزء أساسي من الوعد اليوتوبي بأن المجتمع الإشتراكي يخلو من الفوارق الطبقية والإجتماعية وبضمنها الفوارق بين الرجل والمرأة، وبالتالي كانت سياسات التمكين لا تخلو من أغراض أيديولوجية أكثر من إحتوائها على نوايا حقيقية في أنّ يكون للمرأة دور فعال يسهم في قيادة الدولة والمجتمع.

كان لسياسات تمكين المرأة في العراق بعد عام (٢٠٠٣) شكلاً مختلفاً وبعيداً عن أي أغراض أيديولوجية، إذ أريد أن يكون للمرأة دور حقيقي في التغيير نحو الأفضل، وأن مجموعة

القوانين التي صدرت من قبيل تخصيص نسبة لا تقل عن(٢٥%) من مقاعد البرلمان للنساء تُعد ضمن هذه الجهود، إلا أن هذا لا يخفي مفارقة واضحة تمثلت في أن الإتجاه الإجتماعي والسياسي – الحزبي والذي يميل أكثر نحو الحد من أدوار المرأة لصالح الرجل سيما على مستوى المناصب الإدارية والقيادية في الدولة يتناقض مع الجهد الرسمي المؤسساتي الجزئي، وهذا الواقع يُمكن ملاحظته من خلال حجم الفجوة والتفاوت في المشاركة الإجتماعية والسياسية بين الرجل والمرأة، ما جعل أدوارها تقتصر على جوانب محددة.

الفصل الاول

الاطار المفاهيمي لمفهوم التمكين والمشاركة السياسية والاجتماعية

إنَ معظم الدول تسعى نحو التنمية والتقدم والرفاه وتمكين جميع الافراد في المجتمع من حقوقهم وحرياتهم والمشاركة في بناء المجتمع ويعد التمكين عملية مهمة يصبح الافراد من خلالها اقوى واكثر ثقة بأنفسهم ويهدف الى تحفيز جميع عناصر المجتمع للمشاركة في تحديد احتياجاتهم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقانونية، حيث يمكن القول ان المرأة في اغلب دول العالم خطت خطوات مهمة في المجتمع عن طريق المشاركة في جميع جوانب الحياة واثبتت قدرتها وبوضع لا يقل عن الرجل لكن لا تزال مشاركتها ضعيفة وتحتاج الى تطوير وتمكين وبذل الكثير من الجهود لتمكين المرأة، فالمرأة نصف المجتمع فأن تهميشها وسلب حقوقها يضعف دورها في المجتمع ويحط من قدرتها لذلك يجب تمكينها لضمان مشاركتها وتعزيز دورها في المجتمع، من خلال التمكين يصبح للمواطنين دور في المشاركة السياسية والاجتماعية، حيث يساهمون في صنع القرار وادارة الشؤون العامة والدفاع عن مصالح الفئات الاجتماعية وحرية الاختيار وتغيير نوع الحكم وايجاد الحلول للقضايا المهمة في المجتمع وكذلك تعزز مسؤولية المواطنين اتجاه المجتمع وتعكس مجتمعاً يتميز بالحرية والرفاهية والعدل والمساواة وتكافؤ الفرص بين جميع الافراد.

أن البحث في هذا الموضوع يتطلب منا تقسيم الفصل الى المباحث الاتية:

المبحث الاول: التعريف بالتمكين وتمكين المرأة.

المبحث الثاني: التعريف بالمشاركة السياسية والاجتماعية.

المبحث الاول

مفهوم التمكين و تمكين المرأة

يتناول هذا المبحث موضوع التمكين بصفة عامة وتمكين المرأة بصفة خاصة حيث ان عملية التمكين وتمكين المرأة تؤدي الى زيادة درجة الاستقلال الذاتي للأفراد سواء كانوا (رجالاً ام نساء) وتقرير مصيرهم حتى يصبحوا اقوى او اكثر ثقة بأنفسهم كل هذا يؤدي الى تحسين نوعية حياة الافراد ومساعدتهم على الاندماج في المجتمع.

سنتناول هذا الموضوع من خلال تقسيمه الى المطالب الاتية:

المطلب الاول: مفهوم التمكين و المكونات.

المطلب الثاني: مفهوم تمكين المرأة والمكونات.

المطلب الاول

مفهوم التمكين والمكونات

يوجد اختلاف في التأصيل التاريخي لمفهوم التمكين، فهناك من يرى بداية ظهور مفهوم التمكين في بداية ستينيات القرن العشرين مع حركات السود في الولايات المتحدة الامريكية وانتشر في المجالات العلمية والنظرية وخاصة بعدما روجت له المنظمات النسوية بينما اخرون يشيرون أن بداية الاستخدام لمفهوم التمكين يعود الى النصف الثاني من السبعينات عندما تحدثت مجموعة (DAWN) (وهي من الحركات النسوية في امريكا اللاتينية والكاريبي) ونظرية (باولوفرير) المرتكزة على الادراك أو العقل الناقد عن ضعف سياسة التنمية الموجهة نحوا المرأة وهنالك من يرى أن مفهوم التمكين قد ظهر كجزء من ادبيات التنمية البديلة في ثمانينيات القرن العشرين لتشير الى اهمية دعم دور الفقراء والمهمشين في منظومة التنمية، ليصبح بعد ذلك مفهوم تستغله المؤسسات الدولية لتحقيق اهدافها وفرض اجندتها[1]، بل تم توظيف التمكين في

[1] فاكية سقني، التمكين من حقوق الانسان متطلباته وموانعه في الوطن العربي، اطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، الجزائر، ٢٠١٦، ص٣٩ـ٤١.

قضايا التنمية وحقوق الانسان والاقتصاد والعمل السياسي وحقق انجازات مهمة في النهوض بحقوق المرأة وعلى كافة القضايا الاجتماعية[١].

وامتد مفهوم التمكين كمصطلح للتعبير عن عملية فردية يأخذ فيها الفرد المسؤولية والسيطرة على حياته ووضعه، ويعتبر التمكين عملية سياسية لمنح المجموعات المهمشة حقوقهم والتغلب على العقبات واوجه التمايز التي تقلل من اوضاعهم او سلب حقوقهم وتوفير العدالة الاجتماعية[٢].

الفرع الاول

مفهوم التمكين

تعددت التعاريف التي تناولت التمكين ولم يتم تحديد مفهوم التمكين بشكل دقيق حتى الان قد يكون بسبب شموليته واتساعه وفي هذا الصدد يمكن تعريف التمكين من وجهة نظر مكاردل (Mecardle): الذي يحدد التمكين بأنه ((العملية التي فيها تتخذ القرارات من قبل الاشخاص الذين يتعين عليهم تبعات هذه القرارات هذا يعني انها ليست في حقيقة الاهداف بل في عملية اتخاذ القرار مع ذلك فأن الاشخاص الذين حققوا الاهداف الجماعية من خلال تمكنهم واعتمادهم على الذات ومن خلال الجهود الذاتية وتجمع معارفهم وتحقيق المهارات والموارد الاخرى دون اللجوء الى علاقة تبعية خارجية))[٣].

وتعريف التمكين لمورال وميرديث: ((بأنه العملية التي يتم فيها تمكين شخص ما ليتولى القيام بمسؤوليات اكبر من خلال التدريب والثقة والدعم العاطفي))[٤].

---

[١] محسن عوض، دليل التمكين القانوني للفقراء، دار الكتب والوثائق القومية، مصر، ٢٠١٣، ص٤٠ـ٤١.

[٢] عبد الله عثمان، معوقات تمكين المرأة العربية تحليل سيسولوجي، مجلة حوليات، العدد(٤٤)، كلية الآداب، جامعة عين الشمس، مصر، ٢٠١٦، ص٢٦٦.

[٣] شذى سالم دلي، تمكين المرأة في العراق ودورها في النهوض بالاقتصاد العراقي، مجلة القادسية للعلوم الادارية الادارية والاقتصادية، المجلد(١٧)، العدد(٢)، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة القادسية، ٢٠١٥، ص١٠٢.

[٤] سهام مطشر الكعبي، برنامج التمكين النفسي للمرأة القيادية في الدولة العراقية، مجلة الدنانير، العدد (١٣)، مركز دراسات المرأة، جامعة بغداد، ٢٠١٨، ص٣٨٢.

وعبر (بلول): عن التمكين ((بأنه امتلاك الفرد القوة ليصبح عنصرا مشاركا بفعالية في شتى مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية اي امتلاكه القدرة على احداث تغيير في الاخر الذي قد يكون فردآ او مجتمعا بأكمله))[١].

ويعرف كذلك: ((بأنه نوع من الدعم الخارجي من قبل السلطة المستنيرة في المجتمع ،والتي يفترض أن تنظر بروح المسؤولية الى كافة المواطنين دفعا لسيرة التطوير والتنمية في المجتمع))[٢] ويعرف تقرير التنمية البشرية التمكين بأنه: ((تعزيز قدرة الانسان على التغيير وقدرة الافراد والمجموعات على المشاركة السياسية الانمائية والاستفادة منها في الاسر والمجتمعات والبلدان))[٣].

ويعرف التمكين بأنه: ((توفير الوسائط الثقافية والتعليمية والمادية ،حتى يتمكن الافراد من المشاركة في اتخاذ القرار والتحكم في الموارد التي تعنيهم))[٤].

ويعرف التمكين بأنه: ((العمليات التي يقوم بها الممارس المهني لمساعدة المجتمع على تحقيق مطالبهم المشروعة وذلك لمساعدتهم على ان يصبحوا قادرين على التواكب مع الضغوط والتحولات والمواقف التي يمارسها المجتمع وذلك من خلال زرع الامل وتقسيم المشاكل الى اجزاء يمكن حلها بسرعة اكثر فهو يهدف الى مساعدة الافراد)) على الآتي[٥]:

١- رؤية انفسهم كعوامل مسببة في ايجاد الحلول المناسبة لمشكلاتهم .

٢ - امتلاك المعرفة والمهارات التي تمكنهم .

---

[١] مالك عبد الحسين احمد، تمكين المرأة العراقية في مجالات التنمية، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد(٢٣)، جامعه البصرة، ٢٠١٢، ص١١٥.

[٢] مريم محمد عثمان، انعكاس التمكين القانوني للمرأة الاردنية على مشاركتها السياسية، المجلة المصرية للدراسات القانونية والاقتصادية ،العدد(٨)، الاردن،٢٠١٦، ص٧٧٦.

[٣] تقرير التنمية البشرية (٢٠١٠)، الثروة الحقيقية للأمم، مسارات الى التنمية البشرية، ص٦٦.

[٤] جنكات سرين منير، ادراك النساء صاحبات المشاريع الانتاجية لمستوى تمكينهن في مدينة عمان، رسالة لنيل درجة الماجستير، الجامعة الاردنية، عمان، ص٤٤.

[٥] منال طلعت محمود، دراسات وتطبيقات ميدانية في مجالات الخدمة الاجتماعية، دار الكتب والوثائق القومية، مصر،٢٠١٤، ص١١٣.

٣- احداث التغيير الاجتماعي في العملاء ليصبحوا اقوياء على ازالة المعوقات التي تواجههم.

ان تعريف التمكين يختلف من ثقافة لأخرى ومن محتوى سياسي لأخر ،ولكن هنالك أطراً هامة وضرورية في تعريف التمكين تشمل القوة الذاتية، سيطرة الذات ،الاعتماد على النفس، والضبط والتحكم ،الاختيار الخاص، القدرة على الدفاع عن الحقوق الذاتية ،اتخاذ القرارات، الحرية، الوعي، المقدرة، حيث هو توسيع حرية الاختيار والعقل ويعني زيادة سلطة الفرد على المصادر والقرارات التي تؤثر في حياته الخاصة وإنَ مزاولة الافراد خياراتهم الخاصة كي يكسبوا سيطرة متزايدة على حياتهم، حيث ان اختيارات الفقراء محدودة للغاية بسبب حقهم في المجتمع وانعدام قوتهم ونفوذهم للتفاوض لغرض الحصول على ظروف افضل لأنفسهم من خلال المؤسسات الرسمية وغير الرسمية [١].

فإنَ مفهوم التمكين ينصرف الى كل الممارسات والانشطة والافعال والاجراءات التي تؤدي الى تنمية قدرات الافراد بصورها المختلفة (المادية، الذهنية، التاريخية، التدريبية) وتحفيزها وخلق الظروف التي تجعلهم قادرين على ان يكونوا ناشطين ومساهمين حقيقيين في عمليات توليد الدخل والثروة في المجتمع ومؤهلين لان يحصلوا على فرصهم في الحياة بمحتوى انساني معقول وفق قدراتهم المتفاوتة وتبعاً لحقوقهم الانسانية بوصفهم شركاء مع الاخرين ومنحهم فرص متكافئة مع الاخرين وفق استطاعتهم واستحقاقاتهم[٢].

ومن خلال التعاريف السابقة التي بيناها نرى: ان التمكين عملية اساسها الافراد يعتمدون على وعيهم واستخدام قدراتهم بشكل ايجابي ودعمهم من قبل المؤسسات كي يعود بالفائدة لأنفسهم والاخرين حتى يحقق مصالح فيما بينهم وبين المجتمع ،ويجب ان يكون التغيير في هياكل القوة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية حتى يكون لها تأثير بشكل ايجابي على الافراد لذا فإنَ التمكين هو الوسيلة التي تنصب في مصلحة الفرد من أجل تحسين نوعية حياته ومساعدته على الاندماج في المجتمع.

---

[١] مريم محمد عثمان، مصدر سابق، ص٧٧٧ـ ٧٧٨.

[٢] فاكية سقني، مصدر سابق، ص٥٤.

الفرع الثاني

انواع واهداف التمكين و خصائصه

فالتمكين قيمة ضمنية ووسائلية وله علاقة بالمستوى الفردي والجماعي قد يكون تنظيمياً وقد يكون اقتصادياً وقد يكون اجتماعياً وسياسياً ، كما يستعمل لوصف العلاقات ضمن العائلات أو بين الفقراء، وفواعل اخرى على المستوى العالمي، هناك فوارق جذرية كبيرة في الاسباب والاشكال والنتائج بين التمكين واللاتمكين[١].

اولاً: انواع التمكين: يستخدم التمكين في مجالات عدة ومنها في التنظيم والادارة والتمكين النفسي والاجتماعي والاقتصادي وكل هذه المجالات تعزز قوة الافراد وقدراتهم في حرية الاختيار والتأثير واتخاذ القرارات في جميع جوانب الحياة وسوف نبين انواعه:

١- التمكين التنظيمي:

وسائل التمكين التنظيمي احد العوامل الرئيسة في تطوير قدرة المؤسسات والهيئات على مواجهة الازمات التي تعترضها عبر تحسين قدرة العاملين وزيادة فاعليتهم ومنحهم الحرية الكاملة باستخدام الطريقة المناسبة التي يرونها لإداء عملهم دون تدخل، بشرط توافر الموارد الاقتصادية والبشرية التي تحقق لهم النجاح للتغلب على الازمات التي يواجهونها وتم تعريف التمكين التنظيمي بأنه اكتساب القوة اللازمة لاتخاذ القرارات ووضع خطط الخبرة الموجودة لدى الافراد في تحسين اداء المنظمة وكذلك منح الموظفين السلطة التقديرية على اتخاذ القرارات لحل المشكلات الطارئة بطريقة مباشرة دون الرجوع للمركز[٢]، **ولنجاح التمكين التنظيمي هنالك عدة عوامل**[٣]:

١- الثقة اساس عملية التمكين اي ثقة المديرين في مرؤوسهم.

---

[١] فاكية سقني، مصدر سابق، ص٤٥.

[٢] عطيه افندي، تمكين العاملين مدخل لتحسين والتطور المستمر، المنظمة العربية للتنمية الادارية، مصر، القاهرة ،٢٠٠٣، ص٨٥.

[٣] عبد الله العلي دبله، و وفاء العمري، الية التمكين الاداري في الفكر التنظيمي الحديث، مجلة علوم الانسان والمجتمع، العدد(١٨)، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة سكرة، الجزائر، ٢٠١٦، ص٨ ــ ٩.

٢- لكي يشعر الموظفون بالتمكين الفعلي فلا بد وان يشعروا بالدعم والتأييد من رؤسائهم وزملائهم.

٣- وضوح الرؤية والاهداف المستقبلية للمؤسسة.

٤- التدريب المستمر يؤدي الى اكتسابهم المعرفة والمهارة.

٥- مكافأة الموظفين لأنها تعطي رسالة للموظف بأن سلوكه وتصرفاته واداءه مقبول.

٢- التمكين السياسي:

يقصد بالتمكين السياسي تبني سياسات واجراءات ذات طابع قانوني تهدف الى الغاء اشكال عدم المساواة للأفراد في استثمار واستعمال حوار المجتمع الاقتصادي، فضلا عن تفعيل المشاركة السياسية وليس بالضرورة المشاركة في انظمة الحكم القائمة فحسب وانما العمل الدؤوب والمستمر من أجل تحديثها واستبدال بعضها بنظم جديدة تفسح المجال لأفراد المجتمع جميعهم من المشاركة في ادارة البلاد، **ولنجاح التمكين السياسي يستلزم ما يأتي**[١]:

أ- تبني الديمقراطية كألية لممارسة السلطة بغية تمكين افراد المجتمع التأثير في القرارات المتعلقة بحياتهم.

ب- سلطة لا مركزية تمكن افراد المجتمع من المشاركة في ادارة شؤونهم الوطنية والمحلية.

ج- الحرية الاقتصادية لتقليص القواعد القانونية المبالغ فيها ،والتي من شأنها إعاقة نشاطهم الاقتصادي.

د- مشاركة حقيقية للمجتمع في الحياه السياسية ولا سيما في المؤسسات غير الحكومية والتي تمتلك التأثير في رسم وضع السياسات والقرارات وتنفيذ الخطط التنموية الشاملة.

[١] زيدون سلمان محمد، وسائل تمكين الشباب والمرأة في المناطق العراقية المتأثرة بالنزاع بعد العام (٢٠١٤) وانعكاساتها على الاستقرار السياسي، مجلة قضايا سياسية، العدد(٦١)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠٢٠، ص٣٤٣.

٣- التمكين النفسي:

إنَّ التمكين النفسي عملية تهدف الى تعزيز الشعور بالكفاءة الذاتية بين الافراد من خلال تحديد الظروف المعززة لانعدام القوة والعمل على ازالتها من خلال الممارسات والتقنيات التنظيمية الرسمية وتقدم المعلومات الكفؤة، ان اهمية التمكين النفسي تبرز من خلال دعمه لكفاءة ودافعية الافراد وهذا بدوره سينسحب على اكمال المهام الموكلة اليهم، لذلك فأن عملية التمكين تسعى الى تنمية الافراد الذين لديهم القدرة على قيادة انفسهم من خلال الاستقلالية في التفكير، **وهنالك عدة عوامل او ابعاد لنجاح التمكين النفسي**[١]:

أ- الاستقلالية من خلال منح الافراد الحرية والاستقلالية في كيفية تنفيذ مهامهم.

ب- ان يكون الافراد مؤهلين وقادرين على انجاز مهامهم المتعلقة بالعمل.

ج- التأثير ويشير الى ادراك اهمية ودلالة (الاثر) في الاعمال المنجزة والاهداف التي يتم تحقيقها.

د- المعنى من خلال تأدية مهام تتميز بكونها مهمة للأفراد وذات قيمة لهم، وكذلك البعد الثقافي للأفراد بوعيهم في التمكين وحرية في التصرف وهذه الابعاد تساعد على تحفيز الافراد وحتى يكون لهم توجيهات ايجابية بدلا من التوجه السلبي لإدوار عملهم.

٤- التمكين الاقتصادي والاجتماعي:

ويقصد به جميع الممارسات والاجراءات التي تؤدي الى تعزيز قدرات الافراد المادية وغير المادية عبر ايجاد الظروف المناسبة التي من شأنها ان تسهم في خلق الدخل والثروة في رأس المال المجتمعي والاقتصادي ومن ثم انعكاساتها الايجابية، على المستوى المعيشي لا فراد المجتمع بوصفهم شركاء مع الاخرين ومنحهم فرصة متكافئة في العملية التنموية، وبأنه تعزيز المشاركة الفاعلة في صنع القرار عبر اتساع نطاق الفرص والخيارات والبدائل المتاحة لها ، فالمشاركة الفاعلة تستلزم تنمية افراد المجتمع (شباب ، نساء) وتطوير قدراتهم التي تمكنهم من

[١] احسان دهش جلاب وكمال كاظم طاهر، ادارة التمكين والاندماج، ط(١)، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، الاردن، ٢٠١٣، ص٣٨ـ ٣٩.

احداث التغيرات في مجتمعاتهم والتي تتحقق عبر وسائل اهمها المعرفة والثقة بالنفس والقدرة على العمل[١]، **ولنجاح التمكين الاقتصادي والاجتماعي هنالك عوامل**[٢]:

١- اشاعة التعليم ونشره وبمستوياته الاولية وجعله في متناول الجميع بيسر وسهولة وخلق فرص مناسبة للتدريب والتأهيل.

٢- خلق بيئة سياسية واجتماعية واقتصادية وقانونية يتحقق فيها الاقرار الاجتماعي القانوني بحقوق الملكية والحقوق المدنية والسياسية.

٣- ومن الوسائل الاساسية لزيادة التمكين الاجتماعي والاقتصادي للأفراد رفع المستوى الصحي لهم وزيادة في الاستثمار في المجالين الوقائي والعلاجي.

٤- وكذلك من الوسائل الفاعلة لزيادة تمكين الافراد اقتصادياً هي في تحسين الوضع الاستهلاكي ابتداء من استهلاك الغذاء ومروراً بالسلع الاساسية الاخرى.

ثانياً: اهداف التمكين:

يهدف التمكين بصفة عامة الى اكساب الفرد القدرة على اكتشاف ذاته وما بداخله من مهارات وقدرات حتى يصل الى الحياة التي يريدها، **ويمكن من خلال التمكين تحقيق الاهداف الآتية**[٣]:

١- تحقيق كفاءات الافراد وذلك بالتركيز على ما يمكن ان يعملوه ،اي ان يستطيع الفرد ان يقدر مستوى كفاءته من فعل شيء معين.

٢- مساعدة الافراد على العيش بشكل مستقل والاعتماد على النفس بقدر الإمكان.

٣- زيادة وعي الافراد بمشكلاتهم وأوضاع حياتهم مما يجعلهم ينهضون لحلها كلها.

---

[١] زيدون سلمان محمد، مصدر سابق، ص٣٤٢.

[٢] علي عبد محمد سعيد الراوي، خليل محمد شهاب الجبوري، التمكين الاقتصادي والتنمية البشرية المستدامة ومهمات السياسة الاقتصادية، مجلة كلية العلوم الاقتصادية، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي المشترك، جامعة بغداد، ٢٠١٤، ص٧ ـ ٨.

[٣] هالة منصور عبد الرحمن محمد، التمكين وعلاقته بمشاركة المرأة في الاحزاب السياسية، (تحليل سوسيولوجي)، مجلة بحوث الشرق الاوسط، العدد(٤٥)، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بنها، مصر، ٢٠١٨، ص٤٢٢.

٤- اكتساب الافراد المعرفة والمهارات اللازمة لتحقيق أهدافهم.

٥- السعي نحو تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال المساواة في الحصول على الموارد والخدمات المجتمعية.

٦ - بناء وتنمية قدرات الافراد حتى يستطيعون حل مشكلاتهم واتخاذ القرارات المؤثرة في حياتهم

٧ - جعل الافراد يستخدمون قدراتهم المكثفة للعمل مع الاخرين لا حداث التغيير.

ثالثاً- خصائص التمكين:

تتمثل عملية التمكين بالعديد من السمات والخصائص التي تميزها من غيرها حيث تتمثل خصائص التمكين في العمل والمؤسسات من خلال ما يلي[١]:

١- التمكين فعل ايجابي يتضمن اكتساب القدرة على العمل والتواصل وامتلاك المهارات والقدرات الاجتماعية.

٢- التمكين ليس مفروضا من الخارج لكن ينمو من الفهم الذاتي للأفراد وظروفهم وخياراتهم وفرصهم وبيئاتهم الاجتماعية.

٣- يتضمن التمكين معنى التشاركية لان الافراد يصبحون منغمسين بفاعلية أكثر في مجتمعهم فيوجد التماسك الاجتماعي بين الوحدات الممكنة سواء كانت افردا ام جماعات ام مجتمعات محلية.

٤- يتشابك مع مفاهيم أخرى ابرزها، الفاعلية والمسؤولية والعقلانية .

٥ـالتمكين عملية مستمرة وليست آنية.

ومهما كان فهمنا لمعنى ومحتوى التمكين يجب ان ندرك أنَ كل هذه المعاني وتلك المحتويات تدور جميعاً حول القضاء على كافة اشكال عدم المساواة وضمان الفرص المتكافئة للأفراد وكذلك ازالة كافة العراقيل التي تحد من عملية التمكين سواء كانت ثقافية ام قانونية ام اجتماعية وغيرها من السلوكيات التي تضع الفئات المهمشة او الاقل حظاً في مراتب ادنى

[١] فيروز فايز احمد، أثر برامج التمكين على تقدم المرأة وظيفيا في القطاع العام في الاردن، رسالة لنيل درجة الماجستير، كلية الدراسات العليا، الجامعة الاردنية،٢٠١٣، ص٢٧.

ويقصد بالفئات المهمشة اي فئة في المجتمع لا تحظى بالامتيازات والفرص والحقوق التي تتمتع بها الفئات او الجماعات الاخرى، مثل المرأة او الفقراء او ذوي الاحتياجات الخاصة، الاقليات على كافة المستويات، وتبني سياسات واجراءات وتشريعات واقامة هياكل ومؤسسات تقضي على مظاهر الاقصاء والتهميش، وكذلك تزويد الفئات المهمشة بالمعارف والمعلومات والمهارات والموارد والقدرات على النحو الذي يكفل لهم مشاركة فعالة وفرص متكافئة اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً، كما اننا نعتقد وبقدرٍ كبير من الثقة ان التمكين ليس فقط مجرد استراتيجية يتم استخدامها وبنجاح مع الافراد والجماعات والمجتمعات ولكن ايضاً متى ما كان هناك جور او وجدت حقوق مشروعة لا يتم الاعتراف بها[١].

المطلب الثاني

مفهوم تمكين المرأة والمكونات

في الثمانيات ظهر مفهوم تمكين المرأة (Empowermentwomen's) واصبح من المفاهيم المحورية في دراسات النوع الاجتماعي، لذلك اعتبر البنك الدولي ان تمكين المرأة عنصر اساسي في عملية التنمية ومكافحة الفقر واصدر تقريرا يقول فيه ان تمكين المرأة هو هدف من اهداف التنمية لسببين (الاول) لان تحقيق العدالة الاجتماعية هدف في حد ذاته (والثاني) لان تمكين المرأة هو وسيلة لتحقيق اهداف اخرى كمكافحة الفقر[٢]، وقد تبنت عدداً من المنظمات الإنمائية منها منظمات حكومية وغير حكومية ومنظمات تابعة للأمم المتحدة تمكين المرأة كهدف رئيس في برنامجها وكذلك استحداث برنامج الأمم المتحدة الانمائي برنامجا عن السياسات الخاصة بالمرأة والرجل في التنمية وهو مناهج عمل بكين عام (١٩٩٠) الذي يعد اطارا عالميا لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة اذ يهدف الى التغلب على العقبات

---

[١] يسرى شعبان، مقياس تمكين المرأة المعيلة، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية، العدد(٣٠)، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، مصر، ٢٠١١، ص٨٣٩ ـ ٨٤٠.

[٢] شذى سالم دلي، مصدر سابق، ص١٠٢.

وحث الحكومات والمجتمع الدولي والمجتمع المدني ومنها المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص على اتخاذ الاجراءات اللازمة لذلك[١].

الفرع الاول

مفهوم تمكين المرأة

ينطلق تعريف مفهوم التمكين من المنطلقات الفكرية والعقائدية وربما الايدلوجية التي تحيط بوضعية المرأة في المجتمعات الشرقية والغربية ولا يوجد تعريف محدد او متفق عليه فهو يختلف باختلاف أوضاع الدول ومكانها في التنمية، تعرف (باربارا رولاند): التمكين على ((انه زيادة قدرة النساء على اتخاذ خيارات استراتيجية متعلقة بحياتهم في اطار معين بعد ما كانت قدرتهم على الاختيار غائبة فيما سبق))[٢].

بينما يعرف مولر (MULLER): تمكين المرأة على انها ((قدرة المرأة او مجموعة النساء على مقاومة التحكم المفروض على سلوكهن وانكار حقوقهن والحصول على المصادر والاجتماعية والمادية التي تشتق منها القوة الا ان مصادر القوة تعوقها عناصر ثقة جاحدة))[٣].

وكذلك عرفها (بينيت): هي دعم امكانية المرأة وقدرتها على التأثير في المؤسسات الاجتماعية التي تؤثر في حياتها ودعم قدرتها على التحكم في حياتها وفي الموارد المتاحة [٤] اما (اكيرلي فيرى) ان تعريف تمكين المرأة ينقسم على جزئيين[٥]، **الاول:** يعتمد على احداث تغيرات بنائية في البيئة المحيطة بالنساء سواء بتغير او الحد من القيم والممارسات والعادات والقوانين

---

[١] اقبال هاشم مطشر، مصدر سابق، ص٢١٤.

[٢] يسرى صالح دايرة، (التمكين السياسي والاقتصادي للمرأة دراسة مقارنة)، رسالة لنيل درجة الماجستير، كلية الآداب، جامعة اليرموك، الاردن،٢٠١٧، ص١٥ـ ١٦.

[٣] نمر ذكي شلبي عبد الله، (التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة العاملة بالقطاع التعليمي)، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية، المجلد(١)، العدد (٥٣)، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، مصر، ٢٠٢١، ص٢٩٠.

[٤] سهام مطشر الكعبي، مصدر سابق، ص٣٨٢.

[٥] شذى توفيق احمد، مؤشرات تمكين المرأة (رؤية تقنية) المرأة وصناعة المستقبل، المؤتمر الدولي السنوي، كلية الآداب، جامعة عين الشمس، مصر،٢٠١٧، ص١٠٧ـ ١٠٨.

المجتمعية او الحد منها، كل هذا للتقليل من اعاقة الانشطة وفرض خيارات للنساء، **اما الجزء الثاني:** فيعتمد على القدرة الفردية للمرأة لممارسة العقل او صنع خيارات ان كلا الجزئين يصعب التمييز بينها لان البيئة من الممكن أن تحد من قدرة النساء على ممارسة الفعل أو صنع خيارات وتحديدها.

وعرفها (باتليوالا): ان تمكين المرأة ((هو عملية process وهدف (Eoal) فهي عملية تحدي علاقات القوة السائدة والقائمة والحصول على التحكم الاكثر في الموارد ومصادر القوة وهو هدف لان تمكين النساء يسعى الى تحدي الايديولوجيات الذكورية (سيطرة الذكور وتبعية النساء) والدخول في الأبنية والمؤسسات التي تكرس وتعزز من التمييز النوعي كما يهدف الي مساعدة النساء الفقيرات في الحصول والتحكم في كل المصادر والموارد المادية وغير المادية))[١].

كما عرفته (اماني قنديل): تمكين المرأة هو ((القضاء على كل مظاهر التمييز ضد المرأة من خلال اليات تمكنها من تقوية قدراتها او الاعتماد على الذات))[٢].

وقدم تقرير التنمية الانسانية العربية الاول العام (٢٠٠٢) استعمال مصطلح (نهوض المرأة) بدلا من مصطلح (التمكين) لآنَه يعمل معنى الفعل المناضل للمرأة لنيل حقوقها ونهضتها من خلال بناء قدرات النساء وتوظيفها بفعالية في سياق مجتمعي متوارث[٣]، ووفقا لتعريف (الاسكوا) اللجنة الاقتصادية الاجتماعية لغربي اسيا فإنَ عملية تمكين المرأة هي العملية التي تصبح المرآه من خلالها فرديا او جماعيا واعية بالطريقة التي تؤثر في علاقات القوة في حياتها فتكسب الثقة بالنفس والقدرة في التصدي لعدم المساواة بينها وبين الرجل[٤].

---

[١] شذى توفيق احمد، مصدر سابق، ص١٠٧.

[٢] نمر ذكي شلبي عبد الله، مصدر سابق، ص٣٩٠.

[٣] برنامج الامم المتحدة الانمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي الاجتماعي تقرير التنمية الإنسانية العربية الاول خلق فرص الأجيال القادمة، ٢٠٠٢، ص٢٦.

[٤] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا، الشراكة الاسرة العربية، الامم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠١، ص١٠.

كما يمكن تعريف تمكين المرأة "بأنها تلك العملية التي تصبح المرأة من خلالها (فردياً او جماعياً) واعية بالطريقة التي تعزز من خلالها القوة التي تؤثر في حياتها فتكتسب الثقة بالنفس والقدرة على التصدي لعدم المساواة بينها وبين الرجل[١].

وهنالك تعاريف عديدة لتمكين المرأة لكن كلها تدور حول ذات الفكرة وهي تمكين المرأة من اتخاذ القرارات والتأثير في مجريات الامور المهمة اذ ان التمكين هنا يعني دعم امكانية المرأة وقدرتها على التأثير في المؤسسات الاجتماعية التي تؤثر في حياتها ودعم قدرتها على التحكم في حياتها وفي الموارد المتاحة[٢]، وتمكين المرأة عملية مركبة تعني بإيجاد الخبرات والامكانات المادية والفنية التي لا توفرها التنشئة الاجتماعية للمرأة الى جانب خلق تصورات ذاتية للمرأة عن نفسها تنطوي على الثقة وشجاعة اتخاذ القرار والرأي الصائب فضلا عن تغيير النظرة التمييزية للمجتمع ضدها والتمكين بهذا المعنى ليس تدريبا بل هو عملية اجتماعية نفسية توفر للمرأة فرصة الاسهام في الحياة وتعزز ادوارها الايجابية سواء في العمل او في البيت او في علاقتها مع الاخرين[٣]، وعليه فلابد من اعطاء المرأة المزيد من القوة والقوة يقصد بها مستوى عال من التحكم وامكانية التعبير والسماع لها والقدرة على الابتكار في منظور المرأة والقدرة على الاختيارات الاجتماعية المؤثرة والتأثير في كل القرارات المجتمعية وليس فقط في المناطق الاجتماعية المقبولة كمكانة المرأة والاعتراف بها واحترامها كمواطن متساو وكيان انساني مع الاخرين، والقوة تعني مقدرة على المساهمة والمشاركة في كل المستويات الاجتماعية وليس في المنزل فقط والقوة تعني أيضا مشاركة حقوق ذات قيمة[٤]، وكثير من الدول العربية اخذت على عاتقها تطوير وتمكين المرأة في المجتمع خاصة من ناحية اشتراكها في العمل من اجل تفعيل دورها في عملية التنمية[٥]، ان قضية المرأة ليست قضية جديدة فرضت على مجتمعات العالم

---

[١] احمد جاسم محمد الخفاجي، مصدر سابق، ص٣.

[٢] شذى سالم دلي، مصدر سابق، ص١٠٢.

[٣] ثائر رحيم كاظم، معوقات تمكين المرأة في المجتمع العراقي دراسة ميدانية في جامعة القادسية، مجلة كلية الآداب، المجلد (٢٤)، العدد (٢)، جامعة بابل، ٢٠١٦، ص٥.

[٤] فاكية سقني، مصدر سابق، ص١٨٤.

[٥] نجلاء جابر علي، علم الاجتماع السياسي، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ٢٠١٤، ص٤٧.

الثالث من جانب الحركة النسائية الغربية او الامم المتحدة او غيرها من المؤسسات الدولية ولكنها قضية لها تاريخ خاص بها في مجتمعات العالم الثالث منذ اواخر القرن التاسع عشر كانت الحركة النسائية في العالم الثالث القوة في التغير من خلال مساهمات المرأة المتعددة في الحركات الشعبية وفي الكفاح الوطني وكفاح الطبقة العاملة أكثر مما كانت من خلال منظمات نسائية مستقلة والامثلة المعروفة مشاركة المرأة في الجزائر ونيكارجوا في الكفاح الوطني، وان قضية المرأة لا ينظر لها من نطاق ضيق اي من حيث العلاقة بين الجنسين فقط ولكنها تعد قضية ذات ابعاد تنموية ومجتمعية ودولية شاملة ويعني ذلك ان الهدف ليس فقط تصحيح اوضاع النساء ولكن ان يتم ذلك من خلال رؤية بديلة لمجتمع مستقبلي محلي ودولي مختلف، وان وضع مبادئ التمكين موضع التنفيذ لا يتم بدون الجهد المنظم للمنظمات النسائية والشعبية وغيرها من الهيئات ذات التوجيه المؤيد لهذا الفكر لذلك ان التركيز لا يصلح ان يصب على التشريعات فقط ولكن يركز على التعبئة السياسية والنوعية بالقضايا المطروحة بحيث يبدأ التغير من القاعدة العريضة من النساء التي يجب ان تعي مشكلاتها وجوانب الضعف في حياتها ثم يتم تصعيد القضية الى المستوى الاعلى[١].

ويتضح من ذلك: أنَ القصد من تمكين المرأة رفع مكانتها في المجتمع عن طريق دعمها من قبل مؤسسات الدولة والمجتمع واعطائها حق السيطرة والتحكم في حياتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وتحقيق مساواتها بالرجل على هذا يؤدي الى رفاهيتها وتقدم المجتمع ويحقق لها القوة والثقة بالنفس التي تمكنها في جميع مجالات الحياة.

[١] محيا زيتون، المرأة والتنمية مناهج نظرية وقضايا عملية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، مصر، ٢٠٠٠، ص١٣ـ ١٤.

الفرع الثاني

مجالات ومستويات تمكين المرأة(تحدياتها)

إنَ توجيه تمكين المرأة هو ليس عملية مباشرة وتلقائية، وانما هو عملية ذات جوانب متعددة يتطلب التغيير فيها امداً طويلاً لذلك فأن المرأة بحاجة الى خدمات ادارية ومهنية فضلاً عن الخدمات التنموية الاخرى لتعزيز تمكينها من جميع جوانب الحياة، على الرغم من كون المرأة في المجتمعات المتقدمة استطاعت ان تخطو خطوات واسعة في الحصول على المكتسبات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، الا ان المرأة في البلدان النامية لاتزال يخيم عليها شبح التمييز والفقر والاجحاف حيث تتعرض ملايين النساء للعنف البدني والجنسي كل هذا يتطلب بذل الجهودلإزالة العقبات كافة التي تحول دون تحقيق العدالة والمساواة بين الجنسين في مختلف المجالات[١].

اولاً: مجالات تمكين المرأة:

لتمكين المرأة أربعة مجالات مهمة في المجتمع وهي التمكين الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والقانوني، حيث أن هذه المجالات تعزز ثقة المرأة بقيمتها وذاتها ويكون لها دور بارز على مستوى الاسرة والمجتمع ويمكن توضيح هذه المجالات على النحو الاتي:

١-**التمكين السياسي:** أن مفهوم التمكين السياسي للمرأة يرتبط ارتباطا وثيقا بتحقيق ذات المرأة وحضورها على أرض الواقع بتعزيز قدرتها على المشاركة السياسية من خلال مشاركتها بصورة جدية وفعالة في كافة نشاطات المنظمات السياسية والشعبية والنقابات المهنية ومكاتبها الإدارية اي أيصال المرأة الى مواقع اتخاذ القرار في المجتمع وفي البرلمان، فالمؤسسات البرلمانية وان كانت هي من أهم الأجهزة المشاركة في صنع القرار ورسم السياسات في الدول وعلى الرغم من هذا فهي ليست الوحيدة المتفردة في صنع القرار إذ هنالك مؤسسات أخرى كالمؤسسات القانونية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية التي تؤدي دورا مهما في صنع القرارات أو التي تؤثر فيها[٢].

---

[١] اقبال هاشم مطشر، مصدر سابق، ص١٥.

[٢] صابر بلول، التمكين السياسي المرأة العربية بين القرارات والتوجيهات الدولية والواقع، مجلة جامعة دمشق العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد(٢٥)، العدد(٢)، كلية العلوم السياسية، جامعة دمشق، سوريا، ٢٠٠٩، ص٦٥٠_٦٥١.

هنالك مجموعة من الاليات لزيادة مشاركة النساء في الحياة السياسية ومنها[١].

١- اصلاح الاحزاب السياسية: مثل الكوتا النسائية و الشبابية وغيرها من الاجراءات الايجابية.

٢- العمل مع الفئات النسائية في الاحزاب السياسية.

٣- التدريب لتطوير مهارات النساء ومراعاة الفوارق بين الجنسين.

٤- تطوير المنظمات السياسية النسائية.

٢-التمكين الاقتصادي: يركز التمكين الاقتصادي على اهمية خاصة تسهل حصول المرأة على فرصة عمل في المجتمع بما يسمح لها الحصول على دخل ملائم يكفي لإشباع حاجاتها الأساسية واستفادة المرأة من عائد المشاركة في التنمية وكل هذا يستلزم في البداية[٢]:

١- ازالة كافة أشكال التميز ضد المرأة المسؤولة عن استمرار تقسيم العمل بين الجنسين وكذلك ينبغي إيجاد سياسات تهدف الي ازالة القيود الهيكلية المفروضة على قدرة المرأة على الإفادة من فرصة أوسع في السوق وخاصة افتقارها النسبي إلى التعليم والمهارات اللازمة

٢- مراجعة الانساق التشريعية والقانونية وكذلك الممارسات الإدارية بهدف ضمان الحقوق المتساوية بين الرجل والمرأة داخل المجتمع وفي مجال العمل.

٣- تحسين معايير العمل الأساسية والتي تشمل منع كافة أشكال التمييز من خلال مبدأ الأجر (المساوي مقابل العمل المساوي في القيمة) وايجاد ظروف عمل تتضمن حق جميع العاملين في الحصول على خدمات الرعاية الاجتماعية.

٣- التمكين الاجتماعي: يشكل التمكين الاجتماعي جانبا مهما من جوانب تمكين المرأة وينعكس إيجابيا على مكانة المرأة في المجتمع، حيث يعتبر الزيادة المتحققة في قوة المرأة وادوارها الاجتماعية والتي تتمتع ضمن اطار العائلة والمجتمع مما يساهم في تحسين مكانتها الاجتماعية ضمن نطاق المجتمع، ذلك أن المشاريع المجتمعية تتيح فرصة للمشاركات للتطبيق العلمي

---

[١] محمود فهمي الكردي، محمود فاضل عديرة، واقع تمكين المرأة في الجمهورية العربية السورية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد (٢٦)، العدد (٢)، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ٢٠١٤، ص١٠٣.

[٢] غسان عبد الخالق، المرأة التجليات وافاق المستقبل، أوراق مؤتمر فيلادلفيا الدولي(١٩)، منشورات جامعه فيلادلفيا، ٢٠١٦، ص١٤٢.

للمعرفة والقدرات التي أكتسبها خلال ورشات العمل التدريبية في حياتهن اليومية ويركز التمكين الاجتماعي على مجموعة من الامور[١]:

١- زيادة نسبة مشاركات المرأة في القضايا المجتمعية فعليا وعربيا مع التأكد على دورها الهام في تكوين القيم الايجابية على مستوى الاسرة والمجتمع.

٢- إيجاد المزيد من العلاقات المتنوعة بين منظمات المرأة الوطنية العربية من اجل التنسيق فيما بينها.

٣- رفع مستوى الوعي للقضاء على كافة اشكال التميز ضد المرأة والعمل على توفير الخدمات التي تساعد المرأة في احداث التوازن في مسؤوليتها ودورها التنموي.

٤-**التمكين القانوني:** يركز التمكين القانوني على مجموعة من القوانين والتشريعات التي تعامل مع المرأة على أساس المواطنة القائمة على المساواة وتطبيق جميع الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق المرأة والتي تضمن حقوقها مع الاخذ بعين الاعتبار أنَ هنالك عوائق تعيق من تقدم المرأة ومساواتها الكاملة مع الرجل في الحقوق والواجبات وفي عدد من القوانين أن تمكين المرأة في القانون يظهر في إيجاد القوانين التي تدافع عن حقوق المرأة[٢]، فضلاً عن مجالات تمكين المرأة، **هنالك برامج مستقبلية لتمكين المرأة**[٣]:

١- اصدار قانون للضمان الاجتماعي يشمل النساء في سوق العمل.

٢- اصدار قانون حماية الطفل.

٣-اصدار قانون شبكة الرعاية الاجتماعية.

٤-اصدار استراتيجية النهوض بالمرأة واخرى للحد من العنف ضدها.

---

[١] بشرى نواف الصرايرة، التمكين والذمة المالية للمرأة العاملة وعلاقتها في العنف الاسري، دار الخليج للنشر والتوزيع، الاردن، ٢٠١٩، ص٤٤.

[٢] سهام مطشر الكعبي، مصدر سابق، ص٣٨٦.

[٣] فهميه كريم رزيج، سياسات تمكين المرأة البرامج والمعوقات(رؤيه اجتماعي)، مجلة العلوم التربوية والنفسية، مجلد(٨٨)، الجمعية العراقية العلوم التربوية والنفسية، العراق، ٢٠١٢، ص٢٧١ــ ٢٧٢.

وإلى جانب هذه الاجراءات يجب السعي الي إيجاد السبل والحلول الكفيلة لتغير مجموعة من العادات والتقاليد الموروثة التي تعد عائقا أمام المرأة وايجاد منظومة ثقافية تعزز من قيمتها وتحد من النظرة التميزية ضدها من خلال البرامج التثقيفية وتغير من القوانين المعوقة لتمكين المرأة.

ثانياً: مستويات تمكين المرأة:

لتمكين المرأة عدة مستويات حيث اذ توفرت هذه المستويات تجعل المرأة ذو مكانة عالية وفنية ويكون لها دور اساسي في بناء المجتمع ومن هذه المستويات[1]:

١- المستوى الاول الخدمات الاساسية ويتضمن تمكين المرأة من الخدمات الصحية والتعليمية ومستوى تأمين الحاجات ومستوى الدخل المتحقق.

٢-المستوى الثاني سهولة الحصول على الموارد : ان درجة الانتاجية المتدنية للمرأة تنبع من محدودية الحصول على موارد التنمية ووسائل الانتاج المتوفرة في المجتمع مثل الارض والقروض والعمالة والخدمات وتمكين المرأة يعني قدرة المرأة على ممارسة كافة الاعمال لكسب مزيد من الفرص للحصول على النصيب العادل والمتساوي من الموارد سواء على مستوى الاسرة او المجتمع وبالتالي القضاء على الفجوة.

٣-المستوى الثالث عملية الادراك والوعي : ويعني التصدي للمعتقدات والممارسات العنصرية التي تخص المرأة على ان تدرك ان مشاكلها ناتجة عن مواجهتها لنظام اجتماعي يحد من قدراتها وامكاناتها وليس عن نقص كفاءتها.

٤- المستوى الرابع المشاركة: ويعني مشاركة المرأة في عملية تحديد الاحتياجات والمشاركة المتساوية للمرأة وان تنضم المرأة الى المجتمع ومشروعاته وتشارك في صنع القرار بنفس نسبة وحجم وجودها في هذا المجتمع وهنا تبرز الفجوة كأكثر المظاهر وضوحًا للمشاركة او عدمها.

---

[1] نجلاء بنت صالح ال عوض، معوقات تمكين المرأة من حقوقها القانونية في المملكة العربية السعودية، مركز الابحاث الواعدة في البحوث الاجتماعية ودراسات المرأة ، الرياض، السعودية، ٢٠١٤، ص٥٠-٥١.

٥-المستوى الخامس التحكم: هنا يعني توازن القوى بين الرجل والمرأة فلا يهيمن احدهما على الاخر وتبرز الفجوة من عدم المساواة في القوة الاقتصادية والاجتماعية بين المرأة والرجل كتحكم الزوج بالزوجة في حياتها المنزلية وعملها وعائد عملها فتكون الفجوة هنا بين الجهد المبذول والتحكم بعائد العمل.

وهنالك عدة اليات متاحة لتمكين المرأة وبالتالي منحها مصادر القوة لتكون عنصراً فعالاً ومؤثراً ذو خيارات متعددة وحرية في الاختيار حسبما تقتضيه حماية مصالحها الفردية والجماعية، **فلابد ان تشمل الاتي**[١]:

اولا : بناء الوعي لدى المرأة: هي عملية اساسية تعمل على التغيير الجذري للمفاهيم الخاطئة عند المرأة عن نفسها وحقوقها ولدى المجتمع، ان بناء الوعي آلية وخطوة لا يمكن تجاوزها أو القفز الى خطوة تالية صحيح قد تكون بطيئة لكنها تبني ارضية صلبة للخطوات المستقبلية الاخرى فلا فائدة من الحديث عن تمكين المرأة في غياب الوعي واي برنامج للتمكين سيؤدي الى الفشل متى ما تم تجاوز هذه الخطوة ضمن اليات عمله.

ثانيا : التأهيل والتدريب وبناء القدرات وهذهِ خطوة تكميلية حتى ينشأ الوعي عند المرأة والمجتمع بحيث تقبل المرأة على البرامج التدريبة بوعي وحماس وتتسلح بالقدرات التي تمكنها من خوض ميادين العمل المختلفة.

ثالثا : بناء القاعدة المعرفية: يعني امتلاك المعلومات الصحيحة والمعرفة الحقيقية بأوضاع المرأة والمجتمع من اجل وضع البرامج والاستراتيجيات يعني وصول المرأة الى مركز صنع القرار والمراكز التي تؤثر في صنع القرار، فالمؤسسات القانونية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية تلعب دورا مهما في صنع القرارات او تؤثر فيها.

[١] وسيم حسام الدين الاحمد، التمكين السياسي للمرأة العربية (دراسة مقارنة)، مركز الابحاث الواعدة في البحوث الاجتماعية ودراسات المرأة، الرياض، السعودية، ٢٠١٦، ص١٨ـ ١٩.

ثالثاً: التحديات التي تواجه تمكين المرأة:

تواجه المرأة الكثير من التحديات التي تحد من تمكينها في كافة مجالات الحياة، لذلك يستلزم من الحكومات سواء كانت محلية ام دولية وضع حد لهذه التحديات التي تعمل على خلق العوائق امام تمكين المرأة ومنها[١]:

١- محدودية الامكانيات المؤسسية للأجهزة والاليات الوطنية

٢- قلة الاليات المتخصصة في دمج نوع قضايا الجنسين وقلة برامج التنمية والتدريب والتوعية في مجال النوع

٣-الاوضاع الاقتصادية الصعبة والاوضاع السياسية غير المستقرة وضعف الموارد المالية.

٤-العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتداخل الكبير بين مختلف مجالات الاهتمام الحاسمة مما يقتضي معالجتها بشكل متكامل.

لذلك يجب وضع السياسات التي تشجع على النهوض بالمرأة وتتنفذ من خلال البرامج والمشاريع وتغطية الدعم المادي لها وهذه السياسات يجب ان تتضمن مهمة ادراج الجوانب المتعلقة بدور المرأة وقدرتها على الاستفادة من البرامج الإنمائية التي تنفذها الوزارات والقطاعات المختلفة، ان الاليات الأهلية التطوعية ينقصها الحاجة الى الموارد والتفعيل والتعاون والتنسيق فيما بينها لتمكين المرأة من تحقيق اهدافها فحاجة المرأة الي النجاح يعطيها الفرصة لتضع في اعتبارها نماذج جديدة للحياة[٢].

---

[١] نجلاء بنت صالح ال عوض، مصدر سابق، ص٥٥.

[٢] منال طلعت محمود، مصدر سابق، ص١٢٣ــ ١٢٤.

المبحث الثاني

التعريف بالمشاركة السياسية والاجتماعية

ان للمشاركة السياسية والاجتماعية اهمية لان الافراد من خلال هذه المشاركة يشاركون في وضع الاهداف العامة والخاصة وهذه المشاركة تجعل جهود الافراد ترتبط وتتكامل مع الجهود الحكومية وغير الحكومية في تحسين احوال الفرد والمجتمع، **نتناول هذا الموضوع من خلال تقسيمه الى المطالب الاتية:.**

المطلب الاول: مفهوم المشاركة السياسية والمكونات.

المطلب الثاني: مفهوم المشاركة الاجتماعية والمكونات.

المطلب الاول

مفهوم المشاركة السياسية والمكونات

تأصيلاً لمفهوم المشاركة السياسية فهو نتاج لفكر غربي ليبرالي وحجر الاساس لبناء الديمقراطية وعامل رئيسي لنموها وتطورها، تعد المشاركة السياسية (political participation) احدى المباحث العلمية ذات الاهمية الخاصة في دراسات العلوم السياسية، كما اصبحت تشكل بؤرة اهتمام مشترك يرفد اليها الباحثون من سائر مجالات العلوم السياسية وتثير صانعي السياسية وجموع المواطنين لما تمثله من اهمية يمكن توظيفها من اجل الصالح العام[١]، لذلك تمثل المشاركة السياسية في الوقت الحاضر اهمية قصوى بالنسبة للمواطنين وذلك لكونها تمثل المقومات الاساسية والديمقراطية كما انها تُعَدُ احد الموضوعات المهمة في علم الاجتماع السياسي اذ تعتبر ركيزة مهمة من ركائز الديمقراطية فانعدامها وتجاهلها يدل على طبيعة النظام السياسي في المجتمع[٢]، حيث تندرج المشاركة السياسية في اطار التعبير السياسي الشعبي

---

[١] احمد صادق جعفر، ازمة حرية المشاركة السياسية في النظم السياسية العربية دراسة مقارنة، ط(١)، دار امجد للنشر والتوزيع، الاردن، ٢٠٢٠، ص١٨.

[٢] كوثر القبيلي، مشاركة المرأة في الحياة السياسية المغربية، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة الحسن الثانية، الدار البيضاء، المغرب، ٢٠٢٠، ص١٣.

وتسيير الشأن السياسي من قبل كل اطراف المجتمع وكل النساء والرجال، حيث كانت المشاركة السياسية في البداية تقتصر على حق التصويت للرجال وتحت ضغط الحركات الاجتماعية والسياسية ومع ظهور الاحزاب السياسية تطور مفهوم المشاركة السياسية واتخذت مظاهر متعددة فاتسع مفهوم الاقتراع العام وتعمم على اغلب الدول والانظمة السياسية وتشمل الاغنياء والفقراء والرجال والنساء وانتشرت النشاطات السياسية وكل التظاهرات الاجتماعية والاعمال التي تقوم على الانخراط الجماعي والنقابي باعتبارهما تعبيرات مختلفة للمشاركة السياسية تفترض التأطير والتعبئة الجماعية والشعور بالالتزام والمسؤولية[١].

الفرع الاول

مفهوم المشاركة السياسية

يقتضي الاقتراب من مفهوم المشاركة السياسية توضيح المشاركة بصفة عامة وذلك لطرح مفهوم المشاركة السياسية، ينطلق مفهوم المشاركة من تفاعل الانسان مع المجموعة او الجماعة التي يعيش معها، يشاركها وتشاركه جوانب كثيرة من حياته وتحدث الفلاسفة السياسيون قديما عن المشاركة الاجتماعية معبرين عنها بإتاحة الفرصة لأن يأخذ الفرد دوره في المجتمع كي يستطيع التعبير عن رأيه وعن نفسه وذلك بالقيام بعمل فرديَ من اجل التأثير على السياسات العامة وادارته شؤونه العامة أيضا، او من اجل اختيار الحكام في المجالات والمستويات المختلفة اطلق بعضهم على هذه المشاركة مصطلح "المشاركة الشعبية "او الجماهيرية

(popular participation) وعرفت: ((بأنها العملية التي يلعب من خلالها الفرد دورا في الحياة السياسية والاجتماعية لمجتمعه وتكون لديه الفرصة لان يشارك في وضع الاهداف العامة لذلك المجتمع وتبني افضل الوسائل لإنجاز هذه الاهداف))[٢]، وهذا أيضا ما أُكدته (مارجريت

---

[١] زينب ليث عباس، المشاركة السياسية للمرأة العراقية، مجلة الآداب، العدد (٨٩)، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٩، ص٣٥٢.

[٢] حنين عبد الرحيم عبد العزيز جار الله، التخطيط الرسمي لتنمية وتفعيل المشاركة السياسية للمرأة في فلسطين (١٩٩٦-١٢٠٠)، اطروحة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، جامعه النجاح الوطنية، فلسطين، ٢٠٠٧، ص٢٢.

كونواي): في تعريفها للمشاركة ((بأنها تعني الأنشطة التي يحاول الافراد عن طريقها التأثير في نظم الحكومة وابنيتها واختيار المسؤولين فيها وتحديد سياستها وهذه النشاطات اما ان تكون مؤيدة لوجود الحكومة او مناوئة لها))[١]، الهدف الاسمى والرئيس لعملية المشاركة هي تطوير علاقة بين الطرفين او اكثر تتوجه لتحقيق النفع او الصالح العام وتعتمد على قيم المساواة والاحترام والعطاء الذي يستند الى التكامل حيث يقدم كل طرف امكانيات بشرية ومادية تكون وقتية لزيادة المردود وتحقيق الاهداف المشتركة[٢].

تعددت التعاريف لمفهوم المشاركة السياسية غير انها تتفق جميعها على تأييد الدور الإيجابي للفرد في الحياة السياسية من خلال ممارسة حق التصويت ، والترشيح للهيئات المنتخبة او الاهتمام ومناقشتها مع الاخرين او العضوية في منظمات عامة فهي محاولة للتأثير في متخذي القرار من خلال مجموعة من الانشطة، تتعدد التعاريف بتعدد الباحثين واختلاف الخلفية السياسية التي يعرفونها من خلالها فبعضهم يرى ان المشاركة السياسية ،تعني الاشتراك في القرار السياسي، بينما يرى البعض الآخر أن مجرد مناقشة أمر من أمور السياسة تعد مشاركة سياسية، وبعض الباحثين يرى ان الاعتراض في السياسة هو في حد ذاته مشاركة سياسية[٣].

يعرف (روسل دالتون): بأنَ المشاركة السياسية ((تعني النشاطات الجماعية للمحكومين التي لها القدرة على التأثير في عمل النظام السياسي))[٤]، ويعرفها (ما يرون وينر): ((تعني المشاركة السياسية بأنها كل عمل تطوعي ناجح او غير ناجح منظم أو غير منظم بهدف

---

[١] محمد سيد فهمي، مشاركة المرأة مجتمعات العالم الثالث، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر،٢٠١٢، ص٥٧.

[٢] صندوق تطوير واقراض البلديات، المشاركة والمشورة المجتمعية، دليل عمل تدريبي، فلسطين، ٢٠٠٩، ص١٠.

[٣] طارق عبد الرؤوف عامر، اسباب وابعادها ظاهرة البطالة وانعكاساتها السلبية على الفرد والاسرة والمجتمع ودور الدولة في مواجهتها، ط(١)، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن ،٢٠١٥، ص٧١.

[٤] سويم العزي، علم النفس السياسي قراءة تحليلية نقدية، دار اثراء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ٢٠٠٩، ص١٤٥.

التأثير في اختيار السياسات العامة وادارة الشؤون العامة واختيار القادة السياسيين على مستوى محلي او حكومي او قومي))[١].

اما (صموئيل هنتنغتون): فيعرفها ((ذلك النشاط الذي يقوم به المواطنون العاديون بقصد التأثير في عملية صنع القرار الحكومي، سواء كان النشاط فرديا أم اجتماعيا منظما ام عفويا ، متواصلا او متقطعا ، سلمياً أم عنفياً، شرعيا ام غير شرعي ، فعالاً ام غير فعال))[٢]

اما (سدني فيربا): فيعرفها على انها ((النشاطات القانونية من قبل المواطنين في القطاعات الخاصة الذين يهدفون بشكل او بأخر من خلال هذه النشاطات الى التأثير على اختيار الاشخاص في الحكومة او الاجراءات والاعمال التي تتخذها الحكومة))[٣].

ويرى الدكتور (عمر الخطيب): ((ان المشاركة السياسية هي ذلك الشكل من الممارسة السياسية الذي تتيح لأفراد الشعب وبلا تمييز حق المشاركة في وضع السياسة العامة للبلاد وحق المشاركة في اتخاذ القرارات وصناعتها بشكل يكفل تنظيم الجماهير الشعبية وتعبئة طاقاتها واطلاق قوامها الخلاقة بما يحقق اهدافها المرجوة))[٤].

وكذلك (عبد الغني): يعرفها على ((أنَها الحق الذي يخول للأفراد المساهمة والمشاركة في دعم انفسهم ويتضمن هذا الحق ما يمارسه الافراد في الحياة العملية من خلال الاشتراك في الانتخابات المختلفة والاستفتاءات المتنوعة وكذلك ايضاً حق الترشيح لعضوية الهيئات والمجالس

---

[١] هند قاسم ابراهيم، المشاركة السياسية للمرأة في دول الخليج العربي (لدراسة حالة البحرين)، رسالة لنيل درجة الماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٥، ص١٤.

[٢] ثامر كامل الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة(دراسة معاصر في استراتيجية ادارة السلطة)، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ٢٠١٣، ص١٨١.

[٣] حريزي زكريا، المشاركة السياسية للمرأة العربية ودورها في محاولة تكدس الديمقراطية التشاركية (الجزائر نموذجاً)، رسالة لنيل درجة الماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة النجاح، ٢٠١١، ص١٧.

[٤] سعد محمد حسن، رواض محمد علي، المشاركة السياسية للأقليات بعد عام (٢٠٠٣)، مجلة الباحث، العدد (٣٢)، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة كربلاء، ٢٠١٩، ص١٢٦.

المنتخبة واخيراً حق التوظيف، وبصفة عامة المشاركة في اتخاذ القرارات التي تحددها الاجهزة والسلطات الامنية))[١].

ويعرفها (كمال المنوفي): المشاركة السياسية بأنها ((حرص الفرد على ان يكون له دور ايجابي في الحياة السياسية من خلال الممارسات الادارية لحق التصويت والترشيح لهيئات أو مناقشة القضايا السياسية او الانضمام الى المنظمات الوسطية))[٢]، إذا المعنى للمشاركة السياسية يشير الى الانغماس او الانخراط في العملية السياسية بقصد التأثير فيها وهي تتوقف على ارادة المواطنين الذاتية ورغبتهم في دخول ميدان العمل السياسي، ان توسيع نطاق المطالبة بالمشاركة وحجمها يرتبط بسلوك مادي يتعلق بأسس ومقومات وبين عملية انتظام الافراد في المجتمع وإنَ توافر هذين البعدين الذاتي والمؤسسي تنتظم متطلبات العلاقة بين السلطة السياسية والمجتمع ومقتضيات شرعيتها وتوازنها واهدافها وسواء نجحت تلك الممارسات في بلوغ غاياتها ام لم تنجح تبقى المشاركة السياسية نمطا او شكلا من الممارسات السياسية يتعلق ببنية النظام السياسي وآليات عمله[٣].

للمشاركة السياسية اهمية في صنع القرار كونها تمكن الناس من الحصول على حقوقهم ومصالحهم ليتمكنوا من التحكم في امور حياتهم وحياة الاخرين فأصبحت المشاركة السياسية عملية شرعية وقانونية تتشارك فيها جميع قطاعات الامة بانتخاب من يمثلها وكذلك تلقى اهتماماً بالغاً على الصعيدين الرسمي والاكاديمي في الانظمة السياسية المعاصرة[٤]، وفي الوقت نفسه هي من ابسط حقوق المواطنين وحق اساسي يجب ان يتمتع به كل مواطن يعيش في مجتمعه

---

[١] ماجد محي ال غزاي، المشاركة السياسية والاليات والعوامل المؤثرة (دراسة نظرية)، ط(١)، دار الرياحين للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ٢٠١٩، ص٨.

[٢] صلاح منسي، المشاركة السياسية للفلاحين، دار الموقف العربي للصحافة وللنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، دون سنة نشر، ص١١.

[٣] عمر جمعه عمران، اشكالية البنية السياسية كالنظام الجمهوري في المنطقة العربية، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ٢٠١٥، ص٢٢٦ــ ٢٢٧.

[٤] منال محمود المشني، حقوق المرأة بين المواثيق الدولية واصالة التشريع الاسلامي، ط(١)، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ٢٠١١، ص٣٨ــ ٣٩.

ضمن حقه ان يختار حكامه وان يختار نوابه الذين يقومون بالرقابة على الحكام وتوجيههم لما فيه مصلحة للشعب[١]،

ويتضح من ذلك: أنَ المشاركة السياسية هي مشاركة المواطنين في العملية السياسية داخل الدولة بقصد ايصال صوته الى السلطة لإحداث تغير في انفسهم وفي المجتمع على ان تكون مشاركة المواطنين بدوافع ذاتية وعمل طوعي لإحداث تغير وتنجح عملية المشاركة في النظام الديمقراطي لان الافراد يكون لديهم الحرية في اختيار من يمثلهم ورسم السياسة العامة بشكل اوسع وتكون لديهم الفرصة لتحديد الاهداف العامة للمجتمع وهي حق من حقوق المواطنين وحق اساسي يتمتع به كل مواطن يعيش في بلده من حقه ان يصوت في الانتخابات بالتظاهر او رفضه او تأييده للسلطات.

الفرع الثاني

مستويات واشكال المشاركة السياسية (عوامل نجاحها ومعوقاتها)

المشاركة السياسية تعني بصفة عامة الانشطة الاختيارية او التطوعية التي يسهم المواطنون من خلالها في الحياة العامة للدولة، وهي تختلف من دولة الى اخرى ومن فترة الى اخرى وهذا يتوقف على وجود بيئة داخلية تسمح بالمشاركة او بتعددها[٢].

اولاً: مستويات المشاركة السياسية:

إنَ طبيعة المشاركة السياسية تتخذ اشكالاً مختلفة وفقاً لنمط الشق السياسي، حيث ان كل نمط يتضمن العديد من الادوار التي يؤديها الافراد داخل الشق السياسي كالذي توقف مشاركته السياسية على الإدلاء بصوته او السياسي المحترف او اعضاء الحزب النشطين والعلاقة بين

---

[١] رغد نصيف جاسم، المشاركة السياسية الحزبية للمرأة العراقية بعد العام (٢٠٠٣)، ط(١)، دار الكتب العلمية، بغداد، ٢٠١٢، ص١١.

[٢] خالد رجب علي شعبان، نحو تعزيز المشاركة السياسية للطالبات الجامعيات الفلسطينيات، مجلة العلوم السياسية، العدد(٤٦)، مركز التخطيط الفلسطيني، ٢٠١٢، ص٧.

هؤلاء تنظيمية اي قائمة على اساس النظام الهرمي في شكل الادوار والعلاقة بين هؤلاء الافراد تحدد وفقاً لشكل المشاركة السياسية ومداها لهم ومن ابرز هذ المستويات[١]:

١- المستوى الاول: المشاركة السياسية الرسمية التي يقوم بها الرسميون ومتقلدوا المناصب، اما المشاركة السياسية غير الرسمية فهي التي تقوم بها جماعات الضغط والمصالح والجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني على اختلافها.

٢- المستوى الثاني: وهو يتكون من اولئك الذين هم خارج السلطة والباحثين عنها الذين يستطيعون التأثير في عملية صنع القرارات بما يمتلكونه من مصادر القوة او القدرة او الثروة.

٣- المستوى الثالث: ويتكون من اعضاء المنظمات السياسية الذين يدافعون عن المصلحة العامة بمشاركتهم في المؤتمرات الرسمية وغير الرسمية وهم اقل تأثيراً من النوعين السابقين.

٤- الذين لهم حق الادلاء بأصواتهم في الانتخابات.

٥- العابثون سياسياً والذين يعملون خارج اطر الشرعية.

٦- الجماعات الصامتة وهي الجماعات التي عادة ما تكون مشاركتها محدودة او غير مباشرة وتكون فعالة عندما تتهدد مصالحها.

وهنالك تصنيف اخر لمستويات المشاركة السياسية: ويمكن ان نميز بين ما يلي[٢]:

١- المستوى الاول: وهو مستوى ممارسي النشاط السياسي ويشمل هذا المستوى من تتوفر فيه ثلاثة شروط من بينها، عضوية، منظمة سياسية، التبرع لمنظمة او مرشح، حضور الاجتماعات السياسية بشكل متكرر، المشاركة في الحملات الانتخابية الحديثة مع الاشخاص خارج نطاق الدائرة الضيقة المحيطة بالفرد.

---

[١] ماجد محي ال غزاي، مصدر سابق، ص٢١ـ ٢٢.

[٢] هناء حسني محمد، دور الشباب الجامعي في العمل التطوعي والمشاركة السياسية، ط(١)، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ٢٠١٠، ص١٢٨ـ ١٢٩.

٢- المستوى الثاني: المهتمون بالنشاط السياسي ويشمل هذا المستوى الذين يصوتون في الانتخابات او يتابعون بشكل عام ما يحدث على الساحة السياسة.

٣- المستوى الثالث: الهامشيون في العمل السياسي الذين لا يهتمون بالأحوال السياسية ولا يهتمون بالعمل السياسي ويضطرون للمشاركة عند تعرض مصالحهم او ظروف حياتهم للتدهور في اوقات الازمات.

٤- المستوى الرابع: المتطرفون سياسياً يعملون خارج الاطر الشرعية ويستخدمون اساليب العنف حيث يشعر الفرد بعداء اتجاه المجتمع بصفة عامة واتجاه النظام السياسي بصفة خاصة.

ثانياً: اشكال المشاركة السياسية:

إنَ البحث في اشكال المشاركة السياسية لا يتوقف فقط عند الانتخابات وانما يأخذ بعين الاعتبار غيرها من الاشكال ومرد ذلك هو الشكل المتغير لمفهوم المشاركة السياسية[١].

تقسم اشكال المشاركة السياسية على ثلاثة مستويات[٢]:

١- **مشاركة منظمة:** وهي مشاركة ضمن اطار منظمي مؤسساتي بين مجموعة من الافراد لهم نفس التوجه والافكار والاهداف بشكل حلقة وصل بين المواطنين والنظام السياسي عن طريق اجهزة تقوم بمهمة تجمع ودمج المطالب المعبر عنها وتحويلها الى اختيارات سياسية عامة في اطار برامج محددة تقوم فيها الاحزاب السياسية والنقابات والاتحادات المهنية والمجالس المنتخبة وكذلك التصويت.

٢- **مشاركة ظرفية:** تتم في المناسبات فقط وتتجلى مظاهرها بشكل واضح في الانتخابات والاستفتاءات وتضم غير المؤطرين سياسياً من الجمهور اي عامة الناس.

٣- **مشاركة مستقلة:** يقوم بها المواطن بصفة فردية بحيث تكون له حرية مطلقة في تحديد نوع مشاركته ودرجته ويكون مخيراً في ان يشارك او لا.

---

[١] ماجد محي ال غزاي، مصدر سابق، ص٣١.

[٢] رائد يوسف احمد، مصدر سابق، ص٢٢.

ثالثاً: عوامل نجاح المشاركة السياسية:

عندما ترى ان الحاجة الى مشاركة سياسية حقيقية وفاعلة يجب ان تكون مؤسسة ومبنية على ركائز اساسية منها [١]:

١- ايمان النظام السياسي بالمشاركة السياسية وسعيه الى توسيعها لكي لا تتحول الى مطالب مجتمعية تهز شرعيته.

٢- تمثيل شرائح المجتمع كافة في مؤسسات النظام السياسي بمختلف توجهاتها السياسية وانتماءاتها الدينية والقومية والطائفية والقبلية.

٣- خضوع حكومة النظام السياسي لصوت الشعب بآرائه وانتماءاته ومطالبه لا أن تكون مطالب منقطعة الصلة عن الحكومة وباختصار الاستجابة للمطالب المجتمعية.

٤- ان تكون للنظام السياسي القدرة على الاستجابة للتغيرات الحاصلة في المجتمع بحيث تكون له القدرة على الاستجابة لمطالب الشرائح الاجتماعية المتصاعدة وهذه مسؤولية المؤسسات السياسية التي ينبغي ان تكون لها قابلية التكيف مع المتغيرات الحاصلة في المجتمع وفي الوقت نفسه قادرة على الاستجابة لها وهذا اجراء ضامن لعدم التهميش والابعاد عن مجمل العملية السياسية.

رابعاً- معوقات المشاركة السياسية: هنالك عدة معوقات تحول دون مشاركة سياسية فعالة في المجتمع حيث أن ممارسة المشاركة السياسية من قبل جميع افراد الشعب يعد دليل على وجود الديمقراطية ومن هذه العوائق[٢]:

١- انخفاض درجة الوعي السياسي للإفراد وشعورهم باللامبالاة أتجاه مجتمعهم.

٢- كثرة الامية وما يرتبط بها من جهل وعدم معرفة الناس لحقوقهم وواجباتهم.

٣- وجمود الثقافة السياسية السائدة وما يرتبط بها من فكر ومعتقدات وعدم التجديد فيها.

---

[١] خيري عبد الرزاق جاسم، نظام الحكم في العراق بعد (٢٠٠٣) والقوى المؤثرة فيه، بيت الحكمة، بغداد،٢٠١٢، ص١٤٢.

[٢] سعد محمد حسن، روافد حمد علي، مصدر سابق، ص١٢٦.

٤- احساس الافراد بعدم قدرتهم على التغير واستحالة تغير الاوضاع السائدة وهذا ما يدفعهم الى الشعور بعدم جدوى المشاركة.

٥- الخلل الاجتماعي وعدم العدالة الاجتماعية هذا يؤدي الى عدم رضا الافراد عن الشق السياسي وبالتالي عدم انشغالهم بالحياة السياسية.

٦- مشكلة البطالة قد يدفع الشباب الى اللامبالاة وعدم الاكتراث بالمشاركة كنوع من الاعتراض على الاوضاع القائمة.

إنَ اشتراك المواطنين في ادارة المؤسسات ومراقبتها هذا يعزز موقع الانسان اتجاه السلطة والمشاركة الحقيقية لا تنتهي بإسهام الافراد في الانتخابات وانما في الانتشار عبر المؤسسات الحكومية والمدنية الديمقراطية والاسهام في صنع القدرات الاستراتيجية المتعلقة بحياة الناس ومصالحهم وبهذا لا تكون الحكومة الطرف الوحيد المعبر عن سياسة الامر والنهي، وانما المشاركة العامة للمواطنين هي التي تبعد الحكومة عن حالة الانقلاب والاستبداد بالسلطة والتفرد بها[١]، ان الحديث عن المشاركة السياسية يجب ان يتم في نطاق مجتمع مدني حديث ودولة وطنية حديثة لتبدو لمواطنيها من الداخل دولة حق وقانون لا دولة حزب او نخبة او فئة او طبقة، لان الاولى تفتح الباب على مصراعيه لمشاركة الجميع، اما في الحالة الثانية المشاركة مقتصرة فقط على اعضاء الحزب او النخبة او الفئة او الطبقة ايَاً كانت التسمية ليس عند هذا الحد فربما تلجأ الى القاء واجب اخر في المشاركة السياسية والتعبير وتجعل من ذاتها محوراً ومركزاً[٢]، لذلك اصبحت المشاركة السياسية تعتبر ضرورة ديمقراطية وبدأت تضم كافة شرائح المجتمع وتنتشر فيها ويعزى ذلك الى انتشار التعليم والتطور الحضاري وارتفاع المستوى الثقافي

[١] مهدي جابر مهدي، المشاركة السياسية والمؤسسات، مجلة الفكر الجديد، العدد(٤١)، اربيل، العراق، ٢٠٠٧، ص٢٤١.

[٢] رائد يوسف احمد، اثر مؤسسات المجتمع المدني على المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية، اطروحة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، ٢٠١٦، ص١٧.

وضرورة الاحساس بالمشاركة، ذلك لأنها الطريق الامثل لتحقيق الديمقراطية وخلق الاحساس بالهوية[١].

المطلب الثاني

مفهوم المشاركة الاجتماعية والمكونات

تقوم المشاركة الاجتماعية أساسا على نظرية المجموعات حيث ان المجتمع هو مجموعة من الجماعات ترتبط ببعضها بإدارة اعضائها واذا كان للفرد ان يحكم ذاتيا فيجب ان يشارك في اتخاذ القرار في جميع الجمعيات التي يدخل في عضويتها وبذلك تكون المشاركة الاجتماعية عملية مجتمعية توجه جهود كل من الافراد والدولة لتحسين الظروف بأقصى ما يمكن وتؤدي الى حصول التغير الاجتماعي والاقتصادي فالبعد الاجتماعي هو الهدف للمشاركة، فهي عملية اسهام المواطنين تطوعا في اعمال التنمية سواء بالرأي او بالتمويل او بالعمل بل انها تعتبر درجة احساس الناس بمشكلاتهم المحلية ونوع استجابتهم لحل هذه المشكلات[٢].

وتعد المشاركة احد ابعاد المسؤولية الاجتماعية عن طريق المشاركة الاجتماعية يتكون الاحساس بالمسؤولية الاجتماعية وتعني اشتراك الفرد مع الاخرين في عمل ما يميله الاهتمام و يتطلبه الفهم، ان هذا العمل يساعد الجماعة في اشباع حاجاتها وحل مشكلاتهم والوصول الى اهدافهم وتحقيق رفاهيتهم والمحافظة على استقرارهم[٣].

---

[١] محمد احمد نايف، مؤسسات المجتمع المدني والتحول الديمقراطي، ط(١)، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ٢٠١٢، ص٩٤.

[٢] سعيدة رحموني، المرأة والمشاركة الاجتماعية دراسة حول المرأة في الجمعيات الاجتماعية، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة تونس، ١٩٩٥، ص٥١.

[٣] محمد توفيق سلام، المسؤولية الاجتماعية لدى طلاب كليات التربية، مجلة البحوث النفسية والتربوية، العدد (١٤)، جامعة المنوفية، مصر، ٢٠١٧، ص١١٧.

الفرع الاول

مفهوم المشاركة الاجتماعية

لفظ المشاركة الاجتماعية (social participation) كمصطلح ليس له تعريف محدد لان المشاركة الاجتماعية لها اشكالٌ عدة فالفرد يستطيع المشاركة عن طريق انتمائه الى اي جماعة اجتماعية رسمية أو غير رسميه او عضويته بالنقابة وتتضمن المشاركة أيضا الحضور الفعلي والاشتراك في انشطة الجماعة مثل حضور المؤتمرات[١].

ولقد حظي مفهوم المشاركة الاجتماعية بجهد وافر في عملية التعريف به وتحليل مضمونه، حيث اذا كانت المشاركة في نفس المجتمع الذي ينتمي اليه الفرد فأنه من السهل علينا ان نطلق عليه لفظ مشاركة بينما الجهد التطوعي الموجه الى مجتمعات اخرى غير المجتمع الذي ينتمي اليه، فأنه يقف عند حد التطوع ولا يرقى الى مستوى المشاركة[٢].

و عرفت ميشيل (Michael) المشاركة الاجتماعية: ((انها تفاعل الفرد مع الاخرين والوقت الذي يقضيه في التواجد مع الاخرين ويمكن ان تقسم الى جهات رسمية وغير رسمية وتشمل التواصل الاجتماعي في المجموعات والتجمعات مثل الخدمات الدينية، العمل التطوعي غير الرسمي، الزيارات، النوادي، الاتصالات الهاتفية مع الاصدقاء، الخروج من المنزل، الخروج من الذات، الاشتراك اجتماعيا))[٣].

وكذلك يعرفها جامبل وويل (Gamble&weil): ((هي الأنشطة التطوعية التي يقوم بها الافراد والجماعات لتغير الظروف الصعبة وللتأثير في السياسات والبرامج التي تؤثر في طبيعة

---

[١] ساره الطاهر عمر علي، اهمية المشاركة في مؤسسات المجتمع المدني (الجمعيات التطوعية نموذجا)، فكر وابداع، رابطة الادب الحديث، مصر، ٢٠١٤، ص٣٤٢.

[٢] حسن علي قاسم، دور التلفزيون ووسائل الاعلام الجديد في دعم المشاركة الاجتماعية في المجتمع المصري، اطروحة دكتوراه، كلية الاعلام، جامعة القاهرة، مصر، ٢٠١٦ ، ص١٦.

[٣] منال ثابت عبد الفتاح، بناء مقايس المشاركة الاجتماعية للمسنين، مجله الارشاد النفسي مركز الارشاد النفسي، المجلد(٢٤)، جامعه عين شمس، مصر، ٢٠١٠، ص١٨٦.

معيشتهم او معيشة الاخرين))[١]، واوضحها (بريجر وسبكت) ان المشاركة الاجتماعية: ((تشير الى الوسائل التي يتمكن بها سكان مجتمع من غير الموظفين المعنين في الحكومة او في مؤسسات اخرى من التأثير على القرارات المتعلقة بالسياسات والبرامج المؤثرة في حياتهم))[٢].

ويعرفها سمث (smith): ((انها اسهامات او مبادئ سواء من جانب الافراد او الجماعة وقد تأخذ شكلا ماديا او عينا فهي عبارة عن مسؤولية اجتماعية تهدف الى تعبئة الموارد البشرية غير المستقلة كما انها تعد بمثابة وسيلة للفهم والتفاعل المتبادل لكل اطراف المجتمع والتنسيق بينهما))[٣].

وكذلك عرفها ديفيز (Deves) المشاركة الاجتماعية: ((بأنها تفاعل الفرد عقلياً وانفعالياً مع الجماعة التي يعمل معها بما يمكنه من تعبئة جهوده وطاقته لتحقيق اهدافها وتحمل مسؤولية آرائها بوعي وحماس ذاتي))[٤].

اما (العجمي): فعرفها ((على انها ما يقوم بها اعضاء المجتمع من انظمة لخدمة مجتمعهم في كافة مجالاته (الاجتماعية والسياسية والثقافية والتعليمية) وقد يكون هؤلاء الاعضاء على التطوعية والالتزام وليس على الجبر والالزام، والوعي والوجدان والشفافية، وقد تكون هذه الانشطة نظرية او عملية تمارس بطرق مباشرة وغير مباشرة))[٥].

---

[١] محمد سيد فهمي، مصدر سابق، ص٥٧.

[٢] مي عارف جدوع، المشاركة الاجتماعية والسياسية للمرأة الفلسطينية دراسة ميدانية في اراضي السلطة، اطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة عين شمس، مصر، ٢٠٠٧، ص٦.

[٣] منال ثابت عبد الفتاح، مصدر سابق، ص١٨٧.

[٤] نبيل عبد الهادي، سيكولوجية الجماعات تشكيلها حراكها الارشاد الجامعي، ط(١)، الرضوان للنشر، عمان، الاردن، دون سنة نشر، ٢٠٥.

[٥] عبير عبد القادر مهنا، تطور مقترح لتفعيل المشاركة الاجتماعية في مدارس وكالة نحوث الدولية، رسالة لنيل درجة الماجستير، كلية التربية، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين، ٢٠١٤، ص١٣.

ويرى (دعبس): ان المشاركة هي ((الجهود التطوعية التي تقدم سواء بالرأي او بالعمل او الجهد أو بالتمويل من أجل دعم مشروعات وبرامج التنمية في المجتمع وتعميق روح التواصل والاداء الجماعي وتفعيل الطاقات المحلية))[١].

وكذلك تعني المشاركة الاجتماعية في قاموس (علم الاجتماع): ((مشاركة الفرد في المنظمات التطوعية وخاصة ما ينصب دورها على نشاط المجتمع المحلي او المشروعات المحلية وتتم المشاركة عادة خارج مواقف العمل المهني للفرد))[٢].

ويرى بعض العلماء أنَ المشاركة الاجتماعية يمكن ان تتخذ اسماً جديداً هو المشاركة في المواطنة، بمعنى ان تقوم علاقة بين المواطن ووطنه، قائمة على اساس سعي المواطن وراء حقوقه وتمسكه بالتزاماته الوطنية بحيث يقوم بالمشاركة في اتخاذ القرارات على اساس انه شريك مع غيره في هذا الوطن[٣]، وتعرف (المشاركة الاجتماعية) ((على انها العملية التي يسهم فيها المواطنون والمواطنات بدرجة او بأخرى في اعداد سياسات النخبة المحلية وتنفيذها بمجهوداتهم الذاتية او بالتعاون مع الأجهزة الحكومية المركزية والمحلية))[٤].

وتعرف على ((انها تطوع نابع من الرغبة دون انتظار العائد المجزي في مشروعات المجتمع التي تتفق اهدافها وقيم المجتمع ومعاييره من خلال منظمات عامة او تطوعية وذلك للمساهمة في العمليات الوقائية والعلاجية والاستثنائية في المجتمع وتختلف الجهود التطوعية للمشاركة من وقت الى اخر من مكان الى اخر وتختلف دواعي الانضمام الى جماعات

---

[١] يسرى محمد دعبس، المشاركة الاجتماعية والتنمية المتواصلة، البطاش سنتر للنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر، ٢٠٠٨، ص٦٥.

[٢] محمد عاطف قاموس، علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، مصر، ١٩٩٠، ص٣١٧.

[٣] مي عارف جدوع، مصدر سابق، ص٧. ٨.

[٤] سلوى عيادة ابو عجاجة، المعوقات التي تواجه المشاركة الاجتماعية للمرأة الليبية ودور الخدمة الاجتماعية في التعامل معها، مجلة علوم التربية، العدد(٤)، الجمعية الليبية للمناهج واستراتيجيات التدريس، دار الوطنية، ليبيا، ٢٠٢٠، ص٨.

المشاركة نتيجة لتنوع دوافع الانتمائية لتلك الجماعة))[١]، ولمفهوم المشاركة في المجال الاجتماعي ثلاثة جوانب تتمثل في[٢]:

١- تقبل الفرد دوره او ادواره الاجتماعية او ما يرتبط بها من سلوك او توقعات اجتماعية وهي اولى صور المشاركة.
٢- المشاركة المنفذة اي المشاركة في الجانب العقلي لإخراج فكرة وخطة تتفق عليها الجماعة الى عالم الواقع او تنفيذ ما على الفرد اداؤه من عمل.
٣- المشاركة القومية وهي نوع من المشاركة الموجهة النافذة.

لذلك تعتبر المشاركة الاجتماعية من مقومات المجتمعات الانسانية فهي بمثابة الضوابط السلوكية والخلقية التي تحدد علاقات الافراد وتصرفاتهم اليومية اتجاه احداث المجتمع وقضاياه وكذلك تحدد سلوكهم الاجتماعي الايجابي[٣]، ويحظى موضوع المشاركة الاجتماعية باهتمام كبير حول العالم ولا يقتصر هذا الاهتمام على المستويات الوطنية وانما يحظى كذلك بدعم المنظمات الدولية كالأمم المتحدة والبنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لما تحققه من تحسين جودة السياسات الحكومية من ناحية وزيادة الثقة في الحكومات من ناحية اخرى[٤].

على الرغم من ان عملية المشاركة عامل مهم في تحقيق مصلحة المجتمع العامة الا ان اغلب الناس يتخذون موقف اللامبالاة فهم دوماً وفي بعض الاوقات موجودون في الساحة لكن لا يشاركون، فيما اكدت الدراسات والابحاث ظاهرة تفشي اللامبالاة والاقتناع السلبي بالحالة الراهنة نتيجة ما ارسلته من عادات وتقاليد، يشكل عائقاً دون تحقيق المشاركة الاجتماعية والسياسية لذلك اكد الباحثون على جعل المشاركة جزءاً اساسياً من فلسفة التعليم[٥].

---

[١] احمد مصطفى فاطر، وسميرة كامل محمد، مصدر سابق، ص١٤٦ـ ١٤٧.

[٢] اقبال السملوطي، التنمية الاجتماعية (مفاهيم وقضايا معاصرة)، دون دار نشر، ٢٠٠٨، ص٢٧٢.

[٣] احسان محمد الحسن، مبادئ علم الاجتماع الحديث، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، مصر، ٢٠٠٦، ص١٥٢.

[٤] هيلين عبد الرحيم مراد، مصدر سابق، ص١١.

[٥] هناء حمد علي المزروعي، المشاركة الاجتماعية للمرأة الخليجية الحضرية في عملية التنمية، اطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة عين الشمس، مصر، ٢٠١٢، ص٦٨ـ ٦٩.

ويجب دعم المشاركة من قبل المواطنين في المجتمع لأنه يعتبر بمثابة ترجمة حقيقية لتوفير المناخ الديمقراطي وضمان نجاح المشروعات الخاصة بتنمية المجتمع ودعم الانتمائية الى المجتمع[١].

ويستنتج من ذلك: أنَ المشاركة الاجتماعية يقصد بها مساهمة الفرد مع الاخرين سواء بالمجتمع او قيادته حيث يتولى الفرد مسؤوليته المجتمعية عن نفسه وحث الاخرين ويشاورهم في اي عمل من الاعمال التي تعود بالنفع على المجتمع اي تحقيق منافع متبادلة والمشاركة الاجتماعية هي حق للجميع وتمثل المشاركة هدفا للارتقاء بالحرية وكرامة الانسان وخاصة الفئات المهمشة ويمكن من خلال المشاركة الاجتماعية بناء مجتمع ديمقراطي وتحريك المجتمعات نحو التغير وكذلك تنمي الشعور القومي وتقضي على المظاهر السلبية والاتكالية.

الفرع الثاني

دوافع ومبادئ المشاركة الاجتماعية (معوقاتها)

تعد المشاركة الاجتماعية وسيلة اساسية ومهمة في تنظيم المجتمع لذلك ضرورة مساهمة الناس في صنع التغيرات التي تحدث في مجتمعهم، يمكن من خلالها الاسهام في بناء مجتمع ديمقراطي حر وعادل تدار فيه الشؤون العامة من خلال الناس ومن اجلهم عل اساس احترام الكرامة الانسانية والديمقراطية والعدل الاجتماعي والمساواة بين جميع المواطنين وبالمشاركة يتم تحريك همم وطاقات المواطنين للإسهام في مواجهة تحديات التنمية البشرية[٢]، ويمكن ان تحدث المشاركة الاجتماعية بعدة طرق واساليب اهمها[٣].

---

[١] احمد مصطفى خاطر، وسميرة كامل محمد، التنمية الاجتماعية الاطر النظرية ونموذج المشاركة، ط(١)، دار الكتاب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر، ١٩٩٣، ص١٦٤.

[٢] فريد صبح القيق، دور المشاركة المجتمعية في تحقيق التنمية المستدامة الخطط التنموية الاستراتيجية للمدن الفلسطينية، مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات، العدد(٦)، جامعة فلسطين، ٢٠١٥، ص١٣٢.

[٣] منال عبد المعطي صالح، دور المشاركة المجتمعية في تنمية وتطوير المجتمع المحلي، رساله لنيل درجة الماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعه النجاح الوطنية، فلسطين، ٢٠٠٨، ص٢٩.

١-المشاركة المباشرة:

هي مشاركة مختلف فئات الشعب او هيئات او جماعات منتظمة ويأخذ هذا النوع من المشاركة اشكالا عديدة اهمها:

أ-استشارة الاهالي والمجموعات المستهدفة من خلال الاجتماعات، المقابلات، المؤتمرات العامة.

ب-برنامج تنمية المجتمع المحلي وخصوصا ما يتعلق فيها ببرامج الاعتماد على النفس الهيئات التطوعية.

ج-اللامركزية الادارية والتي تتمثل في أيجاد مؤسسات وهيئات تخطيط على المستوى الاداري المحلي.

د-وسائل الاعلام المختلفة والاستبيان والدراسات والاستفتاء العام حول قضية او قضايا معينة.

٢- المشاركة غير مباشرة:

هذه المشاركة تحدث بواسطة اشخاص معينون ويتكلف من جهات معينة او بدوافع ذاتية.

اولا : دوافع ومبادئ المشاركة الاجتماعية:

هنالك عدة دوافع تدفع الفرد وتحفزه للمشاركة مع الجماعات يمكن اجمالها على النحو الآتي[١]:

١- الرغبة في العمل من اجل الصالح العام او كسب شعبية والحصول على مركز وتقدير الاخرين او حسب مزاملة الاصدقاء.

٢- يلجئ الانسان الى المشاركة والاختلاط والعمل مع الجماعة من اجل توفير واشباع احتياجات الفرد المختلفة.

٣- وجود نوع من الضمانات التي تضمن لأعضاء الجماعة الامن النفسي والشعور بالطمأنينة وتحقيق الديمقراطية وخاصة إذا كان الفرد عضوا في جماعة فأن شعوره بأهمية الدور الذي يلعبه ويكون مؤثراً في حياة الجماعة سيحفزه نحو الزيادة كماً وكيفاً في المشاركة.

[١] نبيل عبد الهادي، مصدر سابق، ص٢٠٦.

ثانياً: مبادئ المشاركة الاجتماعية:

تعتمد المشاركة الاجتماعية على مبادئ لهذه المبادئ اهمية في طريقة تنظيم المجتمع حيث يشعر جميع المواطنين بالأمان بالمشاركة وتقديم افكار جديدة بصرف النظر عن اي شيء، ومن هذه المبادئ [١]:

١- لا تعني المشاركة مشاركة افقية فقط اي بين اناس من طبيعة واحدة وانما مشاركة افقية ورأسية بين مختلف المستويات والهيئات والمنظمات.

٢- اتخاذ القرارات وتحديد الاولويات في عملية المشاركة الاجتماعية يجب ان لا تزاوله فقط الصفوة بمفردها وانما لابد من اشتراك الهيئات والمؤسسات الشعبية المختلفة.

٣- تعكس التخطيط حاجات الناس والفقراء خاصة.

٤- تتضمن المشاركة عملية الضبط والرقابة والاسهام في اتخاذ القرار فضلا عن تبادل الآراء بين القاعدة والقمة.

ثالثاً: معوقات المشاركة الاجتماعية:

توجد عدة معوقات تعيق المشاركة الاجتماعية للأفراد في المجتمع سواء كانت على مستوى الدولة او على مستوى شخصي تجعل مشاركة الرجال والنساء محدودة ومن وهذه المعوقات[٢]:

١- عدم القدرة على التعبير وحرية الرأي لجميع أفراد المجتمع بشكل كاف بصرف النظر عن مستوياتهم الاقتصادية والاجتماعية .

٢- غياب سياسات التحفيز والتشجيع من الدولة.

٣- الضعف من حيز السلطات المسؤولة من حيث ايمانها بضرورة المشاركة.

٤ - عدم اتاحة الفرصة الكافية للمساهمة في احدى مراحل العمل المجتمعي وذلك بسبب محدودية النطاق الاقتصادي.

---

[١] هناء حمد علي المزروعي، مصدر سابق، ص٦٩.

[٢] منال عبد المعطي صالح، مصدر سابق، ص٣٣ــ ٣٤.

فضلاً عن هذه المعوقات هنالك اسباب تؤدي الى العزوف عن المشاركة في الجماعة وهي[١].

١. عدم استشارة العضو للمشاركة بمعنى وجود فجوة بينه وبين الجماعة.

٢. شعور بعض الاعضاء في الجماعة بوجود بعض الخلافات والصراعات.

٣. شعور بعض الاعضاء بأن خدمات ونشاط الجماعة موجه لبعض الاعضاء دون غيرهم.

٤. الخوف من المشاركة تستلزم العضو بمسؤوليات قد لا يستطيع بها الوفاء او الخوف من الالتزام المادي والادبي.

حيث ان المشاركة الاجتماعية وسيلة مهمة للاستفادة على نحو خلاق مما لدى المواطنين من مهارات وامكانيات ورؤى مع ضرورة تخفيف الاعتماد على الدولة وفتح الباب امام مؤسسات اخرى كجهات مشاركة مع الدولة ومؤسساتها القومية نحو العمل الجماعي فضلاً عن انها تمثل احدى الادوات التي يمكن من خلالها النهوض بالمجتمع والارتقاء به والعمل على تحسين حياة المواطنين وتسهم في اشباع الحاجات وتحقيق التعاون والتكامل بين الوحدات المختلفة وتنمي لدى الافراد روح العطاء وحب العمل التطوعي[٢].

وذلك ان المشاركة سواء كانت مشاركة سياسية او اجتماعية يجب ان لا تكون مشاركة زائفة او مضللة تتمثل في مجرد المظهر الخارجي للمشاركة او اتاحة الفرصة للفرد لكي يتحدث دون ان يكون هنالك مستمع لحديثه او مجرد مجموعة رمزية من الفوائد التي يعلن عنها او الاستمتاع ببعض الاجراءات المسكنة لبعض الوقت، ولكن المشاركة يجب ان تكون حقيقية في كل جانب من جوانب الحياة اي انها تعني مشاركة فعلية وكاملة في كل انشطة المجتمع[٣].

---

[١] نبيل عبد الهادي، مصدر سابق، ص٢٠٦.

[٢] هيلين عبد الرحيم مراد، دور المشاركة المجتمعية في تفعيل التنمية المحلية في مصر، اطروحة دكتوراه، كليه الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر،٢٠١٢، ص٤ـ ٥.

[٣] طارق عبد الوهاب، مصدر سابق، ص١٠٧.

Abstract

The active and fundamental role played by women in any society is largely linked to a set of factors: the social status they enjoy and the official and societal recognition that they have rights which cannot, in any way, be diminished, including the right to work, participation in social, economic and even political affairs. Thus, women's access to these rights affords them greater opportunities to build their personality and further enhance their status.

Empowerment is a policy and procedure as well as laws that are associated with the efforts of international organizations that have promoted women's empowerment opportunities. Many states have also adopted these efforts as a formal recognition of the importance of women's participation as half of society, and even before the emergence of the concept of empowerment as a socio-developmental term. This action has emerged in the policies of many countries that have aimed to promote the status of women. Literacy policies and compulsory education for both males and girls may reflect the visions of these states to give women the opportunity of social contribution and participation.

As far as Iraq is concerned, we can note that women's support policies have existed in previous years, although the purposes and objectives behind their empowerment are not far from the ideological objectives adopted by communist-socialist states that have made women's participation the cornerstone of gaining more popular support for their ideology, particularly by focusing on the principle of gender equality as a soft goal that embellishes the political image of the regime. In addition, it is an essential part of the Utopian promise that socialist society is free of class and social distinction, including those between men and women. Empowerment policies were therefore comprising ideological purposes

more than containing real intentions that women should have an active role to contribute to the leadership of the State and society.

Women's empowerment policies in Iraq after 2003 had a different form away from any ideological purposes, as women were tended to have a real role to play in the change for the better. The set of decreed laws that allocate at least 25% of parliamentary seats to women, were part of these efforts, but this does not hide the obvious contrast that the socio-political-partisan trend tends more towards reducing women's roles in favor of men, particularly in terms of administrative and leadership positions in the country which is in stark contradiction to the official partial institutional effort. This status can be observed through the huge gap and disparity in social and political participation between men and women, which has limited their roles to specific aspects.